المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 31-12-2006 العـــدد : 2284
الصفحـات : 15 المسلسل : 87

مدن جديدة تضع المملكة ضمن مصاف الدول العشر الأولى تنافسية في العالم

2006 عام الطفرة الاقتصادية والإنجازات والإصلاحات الهيكلية في السعودية

أبها: الوطن

شهدت السعودية في 2006 عاما حافلا بالإنجازات الاقتصادية كان أبرزها تسجيل الميزانية العامة للدولة أكبر فائض في تاريخها.

فقد أعلن خادم الحرمين أكبر ميزانية سعودية لعام 2007 تفوق سابقتها بـ45 مليار ريال وذلك بإنفاق 380 مليار ريال وإيرادات متوقعة 400 مليار.

ويمكن وصف العام الجاري الذي تطوى صفحته اليوم بعام الطفرة للاقتصاد السعودي بفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الأمر الذي مكن الاقتصاد الوطني من تبوء مركز متقدم على الصعيد العالمي من تبوء موقعه الريادي على خارطة الاقتصاد العالمي.

وأكدت الميزانية تخفيض الدين العام بنسبة 28٪ ليصل إلى 366 مليار بنهاية 2006 مع بلوغ 1,3 تريليون الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بارتفاع 12,4٪، كما سجلت الصادرات غير البترولية العام الجاري ارتفاعا إلى 79 مليار ريال.

وأعطى خادم الحرمين الشريفين في عام 2006 شارة البدء في تنفيذ 3 مدن اقتصادية في حائل والمدينة المنورة وجازان إلى جانب مدينة الملك عبدالله الاقتصادية التي تم تدشين أعمال إنشائها أواخر العام الماضي

وتسعى السعودية في خططها إلى تحويل هذه المدن إلى ذكية تحقق أهداف المملكة في الوصول إلى مصاف الدول العشر الأولى من حيث التنافسية.

ويقدر حجم الاستثمارات المتوقع ضخها في المدن الاقتصادية الأربع التي جرى الإعلان عنها بنحو 200 مليار ريال خلال السنوات العشر المقبلة، توفر أكثر من مليوني وظيفة خلال العقد المقبل.

وستحقق كل من مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، ومدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية 4 أهداف رئيسية للمملكة تتمثل في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، والتنوع الاقتصادي، وتوفير الوظائف، وتحديث البنى التحتية ونقل المعرفة.

كما شهد العام أحداثا أخرى بارزة بينها اتخاذ إجراءات تنظيمية للسوق المالية التي شهدت تذبذبا واضحا هذا العام من بينها توجيه خادم الحرمين باتخاذ كافة الخطوات والإجراءات المؤدية إلى انتظام السوق وحسن أدائه والتعامل مع كافة العوامل المؤثرة فيه.

وفي هذا الإطار تم تعديل القيمة الاسمية للأسهم لتصبح قيمة السهم الاسمية في الشركات المساهمة 10 ريالات. وتم السماح للمقيمين من غير السعوديين بالاستثمار بشكل مباشر في سوق الأسهم.

كما تمت الموافقة على الترخيص

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 31-12-2006 العـــدد : 2284
الصفحـات : 15 المسلسل : 87

بتأسيس مصرف سعودي يزاول الأعمال المصرفية والاستثمارية وفق نظام مراقبة البنوك والأنظمة المعمول بها باسم (مصرف الإنماء) حيث سيزاول المصرف الجديد الأعمال المصرفية والاستثمارية المعتادة وفقا لنظام مراقبة البنوك والأنظمة المعمول بها في المملكة ويساهم صندوق الاستثمارات العامة ومؤسستا التقاعد والتأمينات الاجتماعية بنسبة 30٪ من رأس المال، بواقع 10٪ لكل جهة كمؤسسين ويطرح الباقي ونسبته 70٪ للاكتتاب العام. خلال العام المقبل 2007.

وقررت الحكومة السعودية تطبيق ضوابط التعاملات الإلكترونية الحكومية، والتوسع في نشر المعلومات الدقيقة عن الشركات المساهمة والاستعانة بالكفاءات من الداخل والخارج، كما وافق مجلس الوزراء على تخفيض أسعار البنزين لتعزيز قطاعي الزراعة والنقل. وواصلت السعودية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمضي في التخصيص، حيث تمت الموافقة على تخصيص "معادن" وطرح 50 ٪ من أسهمها للاكتتاب العام وذلك بطرح 50٪ من أسهم الشركة للاكتتاب العام بعد انتهاء شركة معادن من الاتفاقيات والإجراءات اللازمة لعملية طرح الأسهم ويخصص منها للمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ما نسبته 5 ٪ لكل منهما على أن تحدد قيمة السهم للاكتتاب العام بالاتفاق بين وزير البترول والثروة المعدنية ووزير المالية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة مع مراعاة مركز الشركة المالي وقت طرح الأسهم للاكتتاب العام ويسدد الفائض من بيع أسهم الشركة المملوكة للحكومة لصندوق الاستثمارات العامة.كما وجه خادم الحرمين الشريفين بتخصيص 3 مليارات لتنفيذ الحكومة الإلكترونية خلال 5 سنوات.

ووافقت السعودية على تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية عام 2007م وإضافة بعض السلع إلى قائمة السلع المعفاة من التعرفة الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون والمتضمن إعفاء (52) سلعة من الرسوم الجمركية وتفويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتعديل قوائم السلع المعفاة التي سبق للمجلس الأعلى إقرارها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار مع التزام الدول الأعضاء في مجلس التعاون بمبدأ التفاوض الجماعي، فيما يخص الاتفاقيات الثنائية مع الدول والمجموعات الاقتصادية طبقا لما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

كما أقرّ مجلس الوزراء تخفيف شروط الاستقدام للعمالة الخاصة بالمشروعات الحكومية وأقرّ مشروع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وأصدر عددا كبيرا من الأنظمة التي تعزز وتؤطر للعلاقة بين القطاعين العام والخاص.